بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع

أ.د وهيبة غالب فارع

د.نورية علي حمد

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2005

بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على مكانة المرأة وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع

الدكتورة / وهيبة غالب فارع
الدكتورة / نورية على حمد

مقدمة :

الهجرة اليمنية من أقدم الهجرات الإنسانية وظلت متواصلة عبر العصور ، وشهدت تطوراً متزايداً وتحولاً باتجاهات متنوعة ، وشكلت سمة من سمات التركيبة الاجتماعية اليمنية ، كما تأثرت بالتغيرات العالمية المختلفة نظراً لأهمية الهجرة اليمنية وما نتج عنها من مؤثرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، خاصة وأنها منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات قد بدأت تشهد منحنيات أخرى ، وهناك جهود – فردية غالبا:

اولا :الهجرة اليمنية ، أسبابها ، دوافعها ، والتحولات الاجتماعية التي حدثت فيها:

لبحث هذه الظاهرة ، ومن خلالها تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات حول ظاهرة الهجرة اليمنية ومؤثراتها جذباً وطرداً كما يلي

١- بالإضافة إلى العامل التاريخي (انهيار سد مأرب) وتطور العامل الاقتصادي ، فأن العامل السياسي والحروب والنزاعات القبلية قد أدت إلى الهجرة ، وخاصة في العصر الحديث وإلى ما قبل ١٩٦٢م حيث كان للعامل السياسي دور هام وأساسياً في هجرة الكثير من اليمنيين واستقرارهم في مناطق عديدة في أوربا وأمريكا ، وأفريقيا ، أو في بلدان عربية مجاورة .

٢- العامل الاقتصادي ، وتحديداً في العصر الحديث يأتي في مقدمة عوامل الهجرة ، فبرغم خطوات التنمية ، إلا انه لم يتحسن قطاع الصناعة كثيراً وبالتالي عدم توفر فرص عمل ، وبرغم نمو وتحسين قطاع الخدمات إلا أنة يرتبط بالكفاءات والمهارات ، والعمالة اليمنية في معظمها غير ماهرة . بالإضافة على تخلف وتقليدية القطاع الزراعي ، كل ذلك انعكس على تدني مستوى المعيشة وظهور البطالة في وسط قطاع عريضة من السكان ، فكانت الهجرة إلى دول النفط .

٣- كان لظهور صناعة النفط في منتصف السبعينات في دول الخليج وخاصة السعودية دور كبير في المحافظة على الميل العام للهجرة اليمنية .

٤- بالاضافة إلى عوامل اخرى شجعت على نمو الهجرة والميل إليها ، منها :

أ) عامل العلاقات الاجتماعية والرغبة في المحاكاة بين أفراد العائلة والاصدقاء ن فكانت تشكل تقليداً ورغبة في الانضمام إليها .

ب) عملية التضامن الاجتماعي بين المهاجرين في بلد المهجر ، كما أشارت إلى ذلك دراسة حديثة .

خصائص الهجرة والمهاجر اليمني والانعكاس على المستوى المجتمع :

شكلت الهجرة اليمنية ظاهرة انتقائية من حيث النوع / العمر ، فهناك نسبة (٩٨ %) من المهاجرين الريفيين من الذكور الأمر الذي يؤثر في نسبة الجنس داخل اليمن ، وتتراوح أعمارهم بين (١٥ – ٤٤ سنة) وهي مرحلة الشباب القادر على العمل والإنتاج ويعد ذلك كسباً للبلد المستقبل .

- نسبة (٧٩ %) من المهاجرون متزوجون (أي حوالي ثلاثة أرباع المهاجرين) ، و نسبة (٤٩ %) تقريباً هاجروا بدون أسرهم .
- معظم المهاجرين من الريف (مزارعين / حرفيين) لا يتمتعون بحض وافر ومن التعليم (نسبة ٦١ %) تقريباً ، بين أمي ، ويقرا ويكتب ، والأغلبية تعمل في أعمال بسيطة منها البناء والتشييد .
- جميعهم يشترك في الهدف الاقتصادي وتحسين الوضع المعيشي ، وكانت للهجرة انعكاسات اجتماعية سلبية وايجابية .
- المهاجرون إلى السعودية والخليج من ذوي القدرة على العمل والإنتاج ، وكرسوا جهودهم للعمل تاركين أسرهم في بلدهم فكان لذلك انعكاس طيب على البلد المستقبل ، بالإضافة إلى استجابتهم لمؤثرات الهجرة والمهجر .

أما التأثيرات الإيجابية على مستوى الوطن الأم فتتمثل في تحويلات المغتربين التي أسهمت في تحقيق الكثير من مهام وأهداف التنمية ، حيث بلغت نسبة (٤١ %) من جملة النتائج السنوية لليمن عام ١٩٩٧/٧٦م ناتجة عن هذه التحويلات ، بالإضافة إلى اكتساب المهاجر الكثير من الخبرات الفنية والعلمية تتناسب مع طبيعة سوق العمل الجديد في المهجر ، أثناء عودتهم إثر أزمة الخليج (٩٠ / ١٩٩١م) كذلك توسعت أفاق ومدارك المهاجر واكتسابه بعض السلوكيات الإيجابية . أي أن كثير من أسس التطوير والتجديد والرغبة في التحديث سواء للمجتمع أو الفرد المهاجر قد ارتبطت بالهجرة .

وتمثلت الآثار السلبية في غياب العناصر المنتجة الشابة عن العمل الزراعي ، مما زاد من أعباء المرأة الريفية ، وارتفاع أجور العمال الزراعيين ، وتكلفة عوامل الإنتاج ، وتدهور في إنتاج بعض المحاصيل ، والاتجاه إلى الاستيراد لتغطية الاحتياج ، والتعويض عن العمالة المهاجرة بعمالة أجنبية وعربية ، كما ساهمت الهجرة أيضاً في تضخم الاسعار نتيجة السيولة النقدية والتحويلات من امهاجرين إلى ذويهم . وظهور انماط سلوكية جديدة كالمغالاة في المهور ، وتفضيل بعض الأسر في الريف للفرد المهاجر عن غيرة لأنه قادر على الدفع ، مما أدى إلى تحول عن بعض القيم الإيجابية المحلية ، وتغير في المفاهيم والقيم .

انعكاسات الهجرة على الأسرة ومكانة المرأة :

- تحسن مستويات أفراد الأسرة نتيجة التحويلات النقدية والعينية من المهاجر فانعكست في الرغبة بتعليم الأبناء .
- تغير الأدوار في إطار الأسرة ، وتحمل المرأة أعباء مضاعفة في إطار أسرتها مما أدى إلى تشكيل أدوارها ونمو مكانتها (وخاصة في الأسر ، التي لا يتواجد فيها رأس العائلة من الذكور) ، فتقوم بدور أساسي في الإنتاج والإشراف على شئون الأسرة ، وتصريف أمورها بما في ذلك تربية وتنشئة الأبناء ، والقيام بعمليات تسويق المنتجات أحياناً .
- تحول نمط الأسرة من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النواة .
- ومع ذلك ساهمت الهجرة في بعض الحالات ببعض الاختلافات في بناء العلاقات الأسرية بسبب غياب الزوج وترك الزوجة لدى بعض أفراد الأسرة وما ينشا عن ذلك من اضطرابات أسرية تمثلت بعدم الوضوح في السلطات والمسؤوليات بين أفراد الأسرة وخاصة النساء عندما تقع زوجة الابن المهاجر تحت سلطة الحماة أو غيرها من نساء الأسرة .
- كما أن غياب الزوج يحدث أحياناً ضعفاً في الروابط الأسرية وحدوث المشكلات الاجتماعية ، وتأثر الصغار بذلك .
- اكتساب بعض القيم الاستهلاكية غير الواعية ، كقيم الأنفاق على المأكولات وخاصة القات ، والمباهاة ، والمفاخرة .

اتجاهات جديدة في الهجرة اليمنية :

بعد أن كانت الهجرة اليمنية تتجه إلى السعودية والخليج وخاصة في السبعينات والثمانيات ، حدث بعد ذلك تحولاً كبيراً تأثر بمحمل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والداخلية والخارجية ، وقد بدأ هذا التحول بالنسبة للمجتمع في اتجاهين :

١- اتجاه الهجرة من الريف إلى الحواضر اليمنية (الهجرة الداخلية) بسبب تطور مجال الخدمات والرعاية ، فكانت عامل استقرار لهم ولأسرهم .
٢- اتجاه الهجرة العائدة (بعد أزمة الخليج ١٩٩٠م) .

وشكلت المدينة بأستمرار جذباً للكثيرين مما أثر على التركيبة في الحواضر اليمنية (ارتفاع نسبة سكان الحضر) .
وبرغم ما أحدثته الهجرة الداخلية من تواصل بين أبناء الريف والحضر ، إلا أنها قد أحدثت ضغطاً على الكثير من الخدمات وظهور البطالة نتيجة الافتقار للتأهيل والخبرة لدى كثير من الريفيين .
كما شكلت الهجرة الخارجية أحد الروافد الهامة للهجرة الداخلية ، وخاصة بعد أزمة الخليج ، وأثرت هذه الهجرة العائدة كثيراً على خطط التنمية ، ما أثرت على العائدين مع أسرهم وعلى من

كانوا يعملون في الداخل (بلغت نسبة الإعالة ٨٠ %) كما تزايدت معه أعداد الأسر المعرضة للفقر ، وخاصة المرأة التي بدأت (البعض) تبحث عن دخل من عملها .
بالإضافة إلى اكتساب العائدين القيم والتقاليد مع ما هو سائد في المجتمع اليمين التقليدي ، فوجدت صعوبات في الاندماج ، كما ظهرت شريحة اجتماعية جديدة تتصف بسلوك منتج ، وفي المقابل اكتسب البعض بعض التقاليد السلبية ، كحب الاستلاك ، كما واجه المغترب العائد وأسرته مشكلة الالتحاق بسوق العمل ، نتج عنها بطالة بين العمالة العائدة غير الماهرة في معظمها . (دراسة د . رشاد العليمي حول آثار عودة العمالة المهاجرة على خطط التنمية توضح ذلك) .
وقد حاولت الدراسة التحقق ميدانيا من بعض هذه الظواهر ، ومن دور المرأة في المجتمع ، وأثر خروج الرجل أو هجرته للبحث عن سبل عيش مناسبة .

هدف الدراسة :
هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العائل على أوضاع المرأة اليمنية ، وتشكيل أدوارها في الأسرة والمجتمع وعلى تغير مركزها ومكانتها وعلاقتها الاجتماعية في إطار أسرتها ومحيطها المجتمعي .

عرض الدراسة :
هناك تأثير لهجرة الرجل العائل (رب الأسرة) على المرأة ، ومن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من حيث :
١- نوعيه الأوضاع التي تعيشها المرأة في غياب الزوج .
٢- دور المرأة بعد هجرة الزوج ودور المرأة في المجتمع عموماً .
٣- زيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على المرأة ، الناتجة عن هجرة الزوج.
٤- مدى استفادة الأسرة من هجرة الزوج (ماديا) وكيفية توظيف هذه الاستفادة
٥- وجود أقارب آخرين يستلمون مصروفات الأسرة ويوجهون أبواب الأنفاق .
٦- مدى تأثير الهجرة على تحسين أوضاع الأسرة .
وفي مجال العلاقات الاجتماعية هل يوجد تأثير على :
١- سير العلاقات الاجتماعية للزوجة في غياب الزوج .
٢- دورها في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية لأبنائها .
٣- تغير أوضاع المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع .
٤- مشاركة المرأة في اتخذا القرارات الأسرية .
٥- الممارسات والأعباء أو الضغوط الاجتماعية التي تقع على المرأة أثناء غياب الزوج .

منهج وأدوات الدراسة :
- اعتمدت منهج المسح الاجتماعي لجميع البيانات .
- الأسلوب الوصفي لوصف الظاهرة .

- استمارة المقابلة كأداة أولية رئيسية تكونت من أسئلة ذات بيانات أولية عامة وبيانات تفصيلية .
- التحليلات الإحصائية ذات النسب البسيطة كأداة للتحليل ، وبعض الاختبارات لتحديد حجم الظاهرة ومدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية .
- قام بتطبيق البحث فريق من الباحثين والباحثات على مستوى جيد من التعليم والتدريب .

مجالات الدراسة :

١- المجال البشري : مجموعة من النساء في مناطق الريف ذوات العائل المهاجر ، وتم اختيارهن بطريقة عشوائية كعينة للبحث ، بلغ مجموعهن (٥٠٧) إمراة .

٢- المجال السكاني :

- عدد عشر قرى من محافظة صنعاء .
- أكثر من عشر قرى من محافظة حضرموت.
- عدد من القرى من سبع مديريات في محافظة تعز .
- عدد من القرى في مديريات مختلفة من محافظة الحديدة ، بالإظافة إلى مخيمات المغتربين في المنصورية .
- عدد من القرى في ست مديريات بمحافظة إب .

٣- المجال الزمني : استغرقت الدراسة (في جميع مراحلها) حوالي ثلاثة اشهر ونصف بدءاً من يناير وحتى نهاية فبراير ١٩٩٦ ، واستغرق العمل الميداني شهر مارس كاملاً .

طرق جمع البيانات أسلوب التحليل:

حسب طبيعة البحث ، فقد سار العمل باتجاهين هما :

١- الاتجاه النظري : تمثل في تحليل ما أمكن الاستفادة منه من تراث نظري مكتوب حول الظاهرة شاملاً الدراسات السابقة وبعض الإحصاءات الرسمية .

٢- الاتجاه الميداني : تمثل في النزول إلى مناطق الدراسة ، وجمع البيانات من مصادرها مباشرة بواسطة الاستمارة .

أسلوب تحليل البيانات تم كما يلي :

١- تفريغ البيانات .
٢- معالجتها إحصائياً بواسطة الكمبيوتر .
٣- مناقشة النتائج وتفسيرها سوسيولوجياً .
٤- استخلاص النتائج وكتابة التقرير النائي (الملحق) .
٥- عرض لأهم التوصيات .

نتائج الدراسة

□ : بيانات أساسية عامة حول العينة وخصائصها :

١- حجم العينة وتوزيعها حسب المحافظات : توزعت العينة على (محافظة صنعاء ١٠٣ امرأة زوجها مهاجر بنسبة (٢،٠٣ %)) ، محافظة حضرموت عدد ١٠٦ أمرأة بنسبة (٢٠،٩%) ، محافظ الحديدة عدد (١٠١) امرأة بنسبة (١٩،٩%) ، محافظة إب عدد(٩٩) امرأة بنسبة (١٩،٥%) ثم محافظة تعز عدد (٩٨) امرأة بنسبة (١٩،٣%) ، يلاحظ ان حجم العينة توزع بنسبة متقاربة في المحافظات ، وقد تم اختيار الخمس حتى يمكن تعميم النتائج على المجتمع بشكل مقبول .

٢- طبيعة مناطق الدراسية : يتضح أن جميع مناطق الدراسية ريفية وهي البيئة المناسبة نظراً لأن الريف يستأثر بنسبة هجرة مرتفعة إلى دول النفط المجاورة .

٣- عمر أفراد العينة كما يلي :

- من ١٤- ١٩ سنة عدد (٦١) امرأة بنسبة (١٢%) .
- من ٢٠ – ٣٤ سنة ، عدد (٢٥٧) بنسبة (٥٠،٧%) ، وهي أكبر نسبة .
- من ٣٥- ٤٩ سنة ، عدد (١٧٠) بنسبة (٣٣،٥%) .
- من ٥٠ – ٧٠ سنة ، عدد (١٢) بنسبة (٢،٤%) .
- غير محدد عدد (٧) بنسبة (١،٤%) ، نظرا لعدم الاهتمام بتسجيل المواليد في الريف ، وجهل البعض لتاريخ ميلادهم بدقة .

٤- عمر أزواج أفراد العينة :

- من ١٧- ١٩ سنة ، عدد (٧) بنسبة (١،٤%) .
- من ٢٠- ٣٤سنة ،عدد (١٧٢) بنسبة (٣٣،٩%).
- من ٣٥ – ٤٩ سنة ، عدد (٢٤٧) بنسبة (٤٨،٧%) ، وهي أكبر نسبة .
- من ٥٠ – ٧٧ سنة ، عدد (٧١) بنسبة (١٤%) .
- غير محدد ، عدد (١٠) بنسبة (٢%) .

مما سبق يتبين ان هناك تباين في ألتركيب ألعمري لأفراد العينة بين المحافظات حيث تعلو ننسبة صغيرات السن في الريف إب ، وتتقارب هذه النسبة في صنعاء وتعز كما تعلو نسبة كبيرات السن في محافظتي صنعاء ، وحضرموت ، وتقل كثيراً في إب.

وأتضح ان عمر الأزواج يزيد عن عمر الزوجات في معظم الحالات كنتائج للعادة ان يكون الزوج اكبر ، ومن خلال البيانات في يقل مقدار الزيادة إلى نحو ١٠ سنوات فأكثر وحالات أخرى إلى ٤٥ سنة .

وتعكس هذه الارقام ظاهرة الزواج المبكر ، حيث تصبح المرأة زوجة ومسئولة في سن مبكرة ، ويتطابق ذلك مع نتائج دراسة د / رشاد العليمي ، حول آثار عودة العمالة المهاجرة على خطط التنمية من جراء أزمة الخليج ، حيث يتبين ان نسبة عالية من العائدين هم في سن الشباب ويتركز عند الفئة العمرية من (٢٠ – ٣٥)سنة .

٥- عدد الابناء ذكور واناث لأفراد العينة وتوزيعهم حسب النسب

وبالرجوع إلى البيانات نجد بصفة عامة ان هناك اتجاهاً ايجابياً نحو الإنجاب ، حيث نجد ان هناك نسبة قليلة جدا ليس لديها أطفال (حوالي ٩،٥%) وربما ظهورها كان ناتجاً عن وجود نسبة من أفراد العينة في الفئة لعمرية الصغيرة ، ولا تزال فرصة الإنجاب لديها أطفال بمتوسط خمسة أطفال لكل امرأة تقريبا ، حيث بلغ عدد الأبناء لأفراد العينة (٢١٩٥) طفلاً ، منهم (١١٥٥) ذكور ، مقابل (١٠٠٤) إناث ، وبلغت نسبة زيادة الأطفال الذكور على الإناث (٥٣،٥%) ، ولا ترجع هذه النسبة لإدارة الزوجين ، إلا أن إنجاب الذكور في الأسرة يشكل عاملاً هاماً فهم في نظر الاسرة عزة وجاه ، ويتصور البعض انهم ليسوا عبئاً اخلاقياً كما هو بالنسبة للإناث ، وتستحوذ الطفلة الأنثى على اهتمام اقل ، وربما ان المولود الذكر من عوامل الاستقرار للأم في حياتها الزوجية .

وبالنسبة لتوزيع الأطفال وفقاً للمحافظات فقد سجلت محافظة حضرموت أعلى نسبة (عند اقل من أربعة) ، وهي (٥١ ،٩%) تليها محافظة تعز ثم إب .

أما عند العدد (من ٤- ٦) أطفال فقد سجلت كل من محافظة الحدية ، نعز ، صنعاء أعلى نسبة ، بينما اقل نسبة تذكر في حضرموت .

هذا التفاوت في الإنجاب يرتبط بمؤثرات ثقافية واجتماعية وتعليمية وصحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار هجرة الزوج وتواجده بعيداً عن الزوجة الأمر الذي يعني تباعد فترات الحمل والولادة .

ويأتي الاهتمام في هذا البحث بعمر الأبناء ، لمعرفة حجم المسئولية ما لم يكن بدورة يستعد للهجرة واللحاق بوالده .

٦- الحالة التعليمية(افراد العينة) للزوجة وزوجها :

أ- الحالة التعليمية لأفراد العينة : نجد ان أعلى نسبة من ألاميات وعددهن (٣٦٧) امرأة بنسبة (١٧، ٦%) ، ونسبة ضئيلة حاصلة على مؤهل الإعدادية (٥،١) ، وحاملة المؤهل الثانوية (١%) ، وأدنى نسبة المؤهل الجامعي (٠،٤%) فقط .

هذه النسبة العالية في ألامية لا تتناسب مع التحولات الاجتماعية في اليمن ، وتطابقت مع المسموح ألديموغرافية حول الأم والطفل عام ١٩٩٢م .

أما بالنسبة للحالة التعليمية لأفراد العينة على مستوى المحافظات ، نجد ان أعلى نسبة لحالة ألامية تتركز في كل من تعز ، الحديدة ، اب ، وتقل بعض الشيء يف صنعاء ، وتقل أكثر في حضرموت .

كما ترتفع نسبة حالة القراءة والكتابة والمؤهل الأساسي (الابتدائي) في حضرموت ، ثم صنعاء ، وهذا يدل ان هناك تفاوتا في مستويات التعليم بين ريف المحافظات ، كما يتاثر ذلك بالموقع والقرب من المنطقة الحضرية .

ب- الحالة التعليمية لأزواج أفراد العينة (المبحوثات) نجد أن نسبة ألامية حدة منها عن الزوجات ، حيث تصل إلى (٢٦،٢%) ، وترتفع النسبة عند حالة القراءة والكتابة (٤٤%) ، ونسبة (١٠،٨%) يحملن المؤهل الابتدائي ، و(٨،٥%٩ المؤهل الإعدادي ، ونسبة (٨،٩%) يحملن المؤهل الإعدادي ،ونسبة (٨،٩%) يحملن المؤهل الثانوي ، ونسبة (١،٤%) يحملن مؤهلا جامعيا .

وبالرغم الوضع الأفضل للحالة التعليمية عند الأزواج – وهذا أمر متوقع في مجتمع ريفي لا يهتم كثيراً بتعليم الإناث – إلا ان هذه الحالة ليست بالصورة المقنعة فمستوياتهم التعليمية متواضعة وربما يرجع ذلك للإقطاع المبكر عن التعليم ، فينزعوا إلى الهجرة بحثا عن أعمال لا تتطلب مؤهلات وخبرات عملية خاصة ، وتلعب الظروف المعيشية لدى هؤلاء دوراً في تخلفهم عن التعليم وتقترب هذه النتائج الى حد كبير من نتائج دراسة (د / رشاد العليمي) السابقة الإشارة إليها .

كما لوحظ عند دراسة بعض العلاقات بين الحالة التعليمية للزوج والزوجة ان :

- يندر تفوق الزوجة على الزوج في التعليم ، بسبب ارتفاع ألامية بين النساء ، فنجد ان نسبة تفوق الزوج في الحالة التعليمية على الزوجة بنسبة (٦١،٧%) بينما تفوق الزوجة على الزوج (٣،٩%) فقط .
- حوالي (٢٤،٩%) من الزوجين في عداد الأمين .
- تساوي المستوى التعليمي بين الزوجين بنسبة (٩،٥%) .

والواقع ان تعليم الفتاة في الريف اليمني لا يحظى بأهمية أكثر حيث ينظر إلى الزوجة ان تكون ذات صفات منها : صغر سنها ، وقدرتها على تحمل أعمال المنزل ، والإنجاب ، والجمال ، كما تلعب بعض الظروف الموضوعية دوراً في تخلف الإناث في التعليم ، منها منظومة القيم والعادات والتقاليد ، وندوة مدارس البنات ، او بعد المدرسة عن السكن ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية التي تجعل تعليم الولد أهم من تعليم الفتاة في نظر أسرته ، وان الإنفاق على تعليم الولد أهم من تعليم الفتاة في نظر أسرته ، وان الإنفاق على تعليم الود في عائد اقتصادي أفضل .

٧- المهام والأعمال الملقاة على عاتق الزوجة (أفراد العينة) على نحو ما يلي :

- أعمال البيت عدد (٣٨٩) بنسبة (٧٩،٧%) وهى اكبر نسبة .
- أعمال الزراعة عدد (١٠٧) بنسبة (٢١،١%) .
- أعمال الخياطة عدد (١١) بنسبة (٢،٢%) .

من الطبيعي ان نجد الأغلبية ربات بيوت ، فهن زوجات وأمهات ومسئولات ، وتجد الإشارة إلى انه ينبغي التعامل مع الأرقام السابقة بشيء من الحذر ، لأن هناك مشكلة في تصنيف أوضاع المرأة في الريف كونها عاملة وربة بيت أو هما معاً ، فهي وفي كل الأحوال تتواصل مع النشاط الزراعي والإنتاجي باستمرارية (تكامل) لأعمالها المنزلية ، الأمر الذي ينعكس على تصنيفها كعاملة ، لذلك لا تحتسب مساهمتها في قوة العمل كما لا تعد فردا منتجا داخل أسرتها وهناك مسألة أخرى في مفهوم العمل لدى أفراد العينة ، فعندما تسألها : هل تعملين خارج البيت ؟ تجيب في العادة (لا) معتقدة ان يقصد من ذلك الأعمال الرسمية أو الخدمية المأجورة ، ولكن عندما تسألها : هل تنزلين إلى الحقل وتشاركين في أعمال زراعية معينة؟ تكون الإجابة (نعم) .
كما يلاحظ أن أعلى نسبة ذكرت أنها تمارس الفلاحة (الزراعة) ، وتركت في ريف محافظة إب ثم تعز ، ثم الحديدة ، فصنعاء ، وتقل هذه النسبة في حضرموت ، مما يعني وجود تفاوت في مشاركة المراة في هذا العمل من منطقة إلى أخرى .

٨- مكانة المرأة في هذا العمل من منطقة إلى أخرى .

- تعمل في ارض زوجها ، عدد (٨٦) بنسبة (٨٠،٤ %) .
- تعمل في ارض مستأجرة ، عدد (٨) بنسبة (٧،٥%).
- تعمل في ارض الآخرين بأجر عدد (٧) بنسبة (٦،٥ %) .
- غير مبين (غير محدد) ، عدد (٦) بنسبة (٥،٦ %).

من خلال الأرقام السابقة يتضح ان أعلى نسبة هي الفئة من النساء اللاتي يعملن في ارض الأسرة او الزوج (٨٠،٤ %) ، بينما تقل هذه النسبة على التوالي لمن تعملن في ارض الآخرين .
وعلى مستوى المحافظات ، في يشكل العمل ارض الأسرة نسبة عالية في صنعاء ، إب ، الحديدة ، ثم حضرموت ، أما العمل مع الآخرين بأجر فبنسب ضئيلة تتدرج ابتداء من محافظة إب ، الحديدة ،صنعاء تعز ، وتختلف المؤشرات باختلاف الحيازات الزراعية في المناطق المدروسة .

٩ - سنوات بقاء الزوج في المهجر كما يلي :

- اقل من ٥ سنوات ، عدد (٩٧) بنسبة (١٩،١%).
- من ٥ – ١٩ سنة ، عدد (٣٣٢) بنسبة (٦٥،٥%) وهي أعلى نسبة .
- ٢٠ سنة فأكثر ، عدد (٦٣) بنسبة (١٢،٤%).
- غير محدد ، عدد (١٥) بنسبة (٣،٠%) .

ويلاحظ ان هناك اختلاف نسبي بين المحافظات فقضاء مدة من ٥-١٩ سنة ، وعشرين سنة فأكثر تركزت أعلى نسبها في غب ، حضرموت ، صنعاء على التوالي .

لذلك فالاتجاه السائد هو بقاء وقت أطول في المهجر مما يعكس رغبة المهاجر في تحسين أوضاعة المعيشية او استغراق وقت أطول للتكيف مع العمل الجديد في المهجر .
كما ان من استمرت هجرته أكثر من ١٥ سنة يكون قد ارتبط ببعض المصالح الخاصة وكون عملا
تجاريا ، او ارتبط بعمل مجزي ، او اكتسب الجنسية او حق الإقامة الطويلة ، وتحقق له من خلال ذلك التكيف والاستقرار في المهجر ، وينطبق ذلك كثيرا على المهاجرين من حضرموت .

مع ذلك فابرغم من مدة الإقامة في المهجر هناك فترات لزيارة الوطن ، وخاصة بين الذين يصطحبوا زوجاتهم وأطفالهم ، وهناك من كون أسرة في المهجر واستقر طويلا .

- ثانيا : الآثار الاقتصادية لهجرة الزوج (العائل) والانعكاسات على مستوى أوضاع المرأة والأسرة :

مستوى الدخل :

تأثير مستوى الدخل كما يلي :

- تحسين كثير ، عدد (٢٢٥) بنسبة (٤٤،٤ %).
- تحسين إلى حد ما ، عدد (٢٢٥) بنسبة (٤٤،٤ %) .
- لم يتحسن عدد (٤٧) بنسبة (٩،٣%).
- انخفض عدد (١٠) بنسبة (٢%).

ان الطموح الذي يميز به المهاجر اليمني ورغبته في تحقيق وضع معيشي أفضل أدى إلى هجرته ، حيث تساوت من تحسن وضعه كثيرا ، والى حد ما (٤٤،٤ %) (حسب إفادة الزوجات).

أما على مستوى المحافظات فإن نسبة تحسن في إب تليها الحديدة ثم تعز ، فحضرموت ، وأخيرا صنعاء ، أما بالنسبة إلى حد ما فجاءت ، صنعاء كأعلى نسبة ، تليها تعز ثم حضرموت ، في إب ، وأخيرا الحديدة .

وربما ان هذا التفاوت ناتج " عن التفاوت في مدة البقاء في المهجر ، او اجراأت تأخير تسليم التحويلات ، بالإظافة إلى تفاوت نسب الغلاء ومستويات المعيشة في مناطق الدراسة .

اما الفئة التي نفت وجود تحسن فربما يرجع ارها إلى تقصير الزوج او ارتباطه بزوجة أخرى ، أو أكثر ، سواء معه في المهجر أو في الوطن ، فتشتت أعباؤه ومسئولياته .

وبصفة عامة العام في الإجابات هو (التحسين) وان هناك حصيلة ايجابية لهجرة الزوج ، ومهما كان مقدار هذه الحصيلة فإن دخول هؤلاء في المهجر أفضل مما كانت علية في السابق .

مستوى المعيشة :

تأثير الهجرة على مستوى المعيشة للأسرة كما يلي :

- تحسن كثيرا ، عدد (١٧٥) بنسبة (٥٠،٣٤%) .
- لم يتحسن ، عدد (٥٥) بنسبة (١٠،٨%) .
- انخفض ،عدد (١٠)بنسبة (٢%).
- غير محدد ، عدد (٦٢) بنسبة (٢%) .
- غير محدد ، عدد (٦٢)بنسبة (٢،١٢%).

من الأرقام نجد أن هناك تقارباً ايجابياً بين تأثير الهجرة على مستوى معيشة الأسرة ، وتحسن الدخل الى حد ما (٤٠،٤%). ويتفاوت الأمر بالنسبة للمحافظات ، فأعلى نسبة للتحسن كانت في حضرموت الأعلى مدة ، والأعلى في التحسن .

أما بالنسبة لحالة عدم التحسن فربما يرجع ذلك إلى حرص بعض المهاجرين في جمع المال وإنفاقه على أمور غير معيشية ، خاصة ان الحياة المعيشية في الريف تتسم بالبساطة وسهولة التصرف بأقل التكاليف .

الاستفادة من المهجر في بناء مسكن :

التوجه نحو بناء مستوى جيد كما يلي :

- نعم تم بناء مسكن ، عدد (٣٢٩) بنسبة (٦٤،٩%).
- لم يتم بناء مسكن ،عدد (١٦٧) بنسبة (٣٢،٩%).
- غير مبين ، عدد (١١) بنسبة (٢،٢%).

من الأرقام نجد ان اغلب أفراد العينة قد استفادوا من المهجر في بناء مسكن بنسبة (٦٤،٩%) مقابل نسبة (٣٢،٩%) لم يتحقق لهم ذلك ، مما على ان هناك أثرا ايجابيا على دخل الأسرة ، ومعيشتها ، ومسكنها الذي يعد من اهم عوامل التحسن والاستقرار ، وربما لذلك علاقة في التحول في نمط الأسرة الممتد إلى النواة ، حيث ان بناء مسكن جديد يتيح للعديد من الأسر الاستقلال عن الأسرة الأصلية للزوج ، ومن خلال الملاحظ الميدانية وجد ان هناك تحولاً كبيراً في عملية البناء كنتائج لدور الهجرة .

اما على مستوى المحافظات نجد ان الاستفادة من بناء مسكن كانت نسبتها علية في اب ، ثم حضرموت ثم ، تعز ، ثم الحديدة على التوالي .

الاستفادة ، عدد (٣٦) بنسبة (٧،١%).

التوسع في المسكن بالاستئجار كما يلي :

- تمت الاستفادة ،عدد (٣٦) بنسبة (٧،١%).
- لم تتم الاستفادة ، عدد (٤١٦) بنسبة (٨٢،١%) اعلى نسبة .
- غير مبين عدد (٥٥) بنسبة (١٠،٨ %).

من الأرقام يتضح انه لم يكن الهدف هو استئجار مسكن بقدر ما كان بناء مسكن ، او تحسين المسكن الموجود ، ذلك لأن أماكن الاستئجار في الريف غير وارد ، حيث يحاول الجميع بناء منازل خاصة او لا يهجرونها الى منزل جديد ، او إذا انتقلوا إلى مناطق الحضرية ن فيكون الاستئجار محتملاً ، ويعد احتفاظهم بمنازلهم من صفات التزامهم الأسرية ، وان وجدت منازل فارغة فقد تؤجر لبعض المدرسين المغتربين العرب والأطباء بعد الوثوق بهم .

وتتفاوت هذه النسبة في المحافظات حيث نجد ان أعلى نسبة لحالة عدم الاستئجار في حضرموت ، ثم تعز ، ثم إب ، ثم الحديدة ، ثم صنعاء على التوالي ، وأعلى نسبة الاستئجار في محافظة صنعاء (١٨،٤%).

الاستفادة من المهجر في شراء ارض زراعية جديدة .

- تم الاستفادة ، عدد (١٠١) بنسبة (١٩،٩ %).
- غير مبين ، عدد (٣٢) بنسبة (٦،٣%).

- من البيانات يتضح أن أغلب نسبة من المهاجرين لا تفكر في الاستقرار بعد العودة في الريف ، وربما كان ذلك نتائج عن عدم الرغبة في أصفاء أعباء ومسئوليات جديدة وخاصة الزوجة في ظل غياب زوجها.

وبالنسبة للتفاوت في المحافظات بالنسبة للاستفادة من شراء ارض زراعية ، نجد أعلى نسبة في أب ثم تعز ن ثم صنعاء ، ثم حضرموت ، ثم الحديدة على التوالي ، وربما يرجع ذلك إلى التفاوت في خطوبة الأرض .

الاستفادة من الهجرة في شراء أراضي بناء في المدينة كما يلي :

- نعم عدد (١١٠) بنسبة (٢١،٧ %).
- لا ، عدد (٣٧٤) بنسبة (٧٣، ٨ %) .
- غير مبين عدد (٢٣) بنسبة (٤،٥%) .

من الأرقام السابقة نجد ان أعلى نسبة (الأغلبية) لا تقوم بشراء ارض للبناء والاستثمار في المدينة (٧٣،٧%) ، مقابل حوالي ربع العينة قد استفادت من الهجرة في شراء أراضي في المدينة ، او قد تكون وجهة نظرهم ان شراء أراضي في المدينة بحاجة إلى متابعة ومحافظة عليها خاصة مع ارتفاع أسعارها .

وتتفاوت هذه النسب في المحافظات حيث نجد ان أعلى نسبة في شراء الأراضي في المدينة كانت في صنعاء ن ثم تعز ، ثم حضرموت ، ثم اب ، ثم الحديدة على التوالي ، وارتفاع هذة النسبة في صنعاء (٣٥%) ربما يرجع إلى كونها العاصمة . حيث تشكل منطقة جذب أكثر .

الاستفادة من المهر في شراء مستلزمات منزلية كما يلي ك

- نعم يتم الشراء ، عدد (٣٢٨) بنسبة (٦٤،٧%) أعلى نسبة .
- لا عدد (١٦٢) بنسبة (٣٢%) .
- غير مبين ، عدد (١٧٩ بنسبة (٣،٤ %).

من البيانات نجد ان التوجه العام لدى المهاجر وأسرته هو اقتناء أثاث ومستلزمات منزلية ، وهي أعلى نسبة (٧،٦٤%) ، بعكس شراء أراضي زراعية أو أراضي في المدينة ، ولكن يظل اقتناء بعض التجهيزات المنزلية مرهونا بمدى رغبة الأسرة في تحسين أوضاعها المعيشية وبمدى توفر الكهرباء في المنطقة .

وظاهرة اقتناء الأدوات ، هي ظاهرة اكتسابها المهاجر كقيم استهلاكية واجتماعية جديدة ، لكي تتميز أسرة المهاجر غيرها وتتفاوت النسب في المحافظات ، حيث أعلى نسبة اقتناء لهذة الأدوات في إب ثم تعز ، ثم حضرموت ، وتقل في صنعاء والحديدة ، ويتطابق ذلك مع موافقة العينة على الاستفادة من دخل المهاجر في تحسين مستوى الأسرة المعيشية ، وتوفير السكن الخاص بها .

مدى الاستفادة من الهجرة في شاء مصوغات ذهبية ، كما يلي :

- نعم ، عدد (٢٤٣) بنسبة (٤٧،٩ %) .
- لا ، عدد (٢٤٣) بنسبة (٩ ،٤٧%) .

- غير مبين ، عدد (٢١) بنسبة (١،٤%) .

ان اقتناء المصوغات الذهبية تعوق أهم وسائل التوفير لدى المهاجر ، والتعويض عن هجرته ، وللتباهي أمام الآخرين ، ولهذا نجد تساوي في النسبة بين مقتني الذهب ، ومن لا يقتنية ، كما أن البعض يرى ان استثمار الحلي اضمن حيث تظل قيمة الذهب محفوظة ، وسهل التصرف به وقت الشدة ، بينما المشروعات الأخرى تظل عرضة للربح والخسارة

وبالنسبة للمحافظات فقد جاءت أعلى نسبة للشراء في غب ، ثم تعز، ثم حضرموت على التوالي ، وتقل في كل من الحديدة ، صنعاء وربما يرجع ذلك إلى ترتيب الأوليات لدى الأسر في هذه المناطق ، وعلى رغبة المرأة في اقتناء الذهب ــ ومدى توافر السيوله واقتناع الزوج .

مدى الاستفادة من الهجرة في إقامة مشروع استثماري كما يلي :

- نعم ، عدد (١١٤) بنسبة (٢٢،٥%) .
- لا ، عدد (٣٧٢) بنسبة (٧٣،٤ %) ، أعلى نسبة .
- غير مبين عدد (٢١) بنسبة (٤،١%) .

من البيانات نجد ان عدم استفادة الأغلبية في إقامة مشروع استثماري رما ليست عدم توفير المبلغ الكافي لذلك ، وان الاعباء الاسرية اكبر من ان تتيح ذلك ، كما ان إقامة مشروع استثماري يحتاج الى الحس الاستثماري لدى المهاجر ن الناتج عن التعليم وهو مفقود لدى معظم أفراد العينة ، ومع ذلك ومن واقع الخبرة الميدانية هناك من سعى إلى الاستثمار في ورش ومحلات تجارية صغيرة في المدينة ن او مداخل القرية او القرب منها ، ويدخل هؤلاء ضمن الفئة التي استفادت من الهجرة في إقامة مشاريع استثمارية (٢٢،٥%).

وعلى مستوى المحافظات نجد ان اعلى نسبة لمن اقام مثل هذه المشاريع جاءت في ريف صنعاء (٦٨،٩%) ولعل ذلك يرجع الى القرب من العاصمة وبنسبة اقل في اب ، وتقل كثيراً في المناطق الاخرى .

طبيعة أرساغ المصاريف للأهل في الوطن كما يلي :-

- تصل بانتظام ،عدد (٢٦٨) بنسبة (٥٢،٩%) أعلى نسبة .
- تنقطع أحياناً عدد ٠٢٢) نسبة (٤٠،٣%) .

من البيانات نجد ان أعلى نسبة هي الانتظام في وصول ، المصاريف وربما يرتبط ذلك بامور متباينة منها :-

مدى توفر الشخص الأمين المعروف ، كما ان التحول البنكي يأخذ وقتا للإجراءات الروتينية ، بالإضافة الى ظروف المهاجر وتقلبات دخله ، والتي قد تؤثر على الانتظام أحيانا ، ومع ذلك فالاتجاه العام هو أن المهاجر (الزوج) لا يتخلف عن إرسال المصاريف لمن يعيلهم في الوطن ولكن الظروف الاجتماعية والسياسة قد تلعب دورا في ذلك كنتائج أزمة الخليج ووضوح أثرها على المهاجر اليمني .

وبالنسبة للمحافظات فإن أعلى نسبة انتظام في حضرموت تليها الحديدة ، وترتفع نسبة الانقطاع في صنعاء ، وتعز ، وقد يرجع ذلك للأسباب السابقة كرها ، او لعدم توفر وسائل الاتصال بين قرى المناطق ومدنها .

الجهة التي يرسل إليها المهاجر (الزوج) مصاريف الأسرة على النحو التالي :-

- تصل إلى الزوجة مباشرة ، عدد (١٩٥) بنسبة (٣٨،٥%) .
- عن طريق احد أقارب الزوج ، عدد (١٦٢) بنسبة (٣٢%).
- عن طريق احد أقارب الزوجة ، عدد (٦٣) بنسبة (١٢،٤%).
- تصل إلى الابن الأكبر ن عدد (٥٢) بنسبة (١٠،٣%).
- غير معين ،عدد (١٩) بنسبة (٣،٧%) .

من البيانات السابقة نجد ان اغلب الطرق هي إلى الزوجة مباشرة وأعلى نسبة (٣٨،٥ %) ويعني ذلك ان هناك تقديرا لها مع إتاحة الفرصة لها في التصرف بأموال الأسرة المرسلة مباشرة من الزوج إلى الزوجة .

وبالمقابل فإن التفضيل للإرسال عن طريق الزوج (الذكر) نسبة (٣٢%) ناتج أبنائهم للزوج الغائب ، وقد يكون ١ذلك ناتجا عن العادات والتقاليد التي لاتتيح للزوجة الذهاب إلى البنوك لبعدها ، او لعدم وجود بطاقة هوية لدى المراة الريفية ، وها الاجراء قد يصبح نوعا من الهيمنة ولا يتيح للمراة التصرف بأمول زوجها ، وتدبير معيشة أسرتها كما تريد ، وتتفاوت تلك الطرق بالنسبة للمحافظات ، فنجد ان نسبة الإرسال إلى الزوجة ترتفع في الحديدة (٨٧،١%) وتقل في حضرموت ، حيث يتولى ذلك الأقارب ويحتل وكيل المغتربين أهمية في اب، ويغيب دوره في بقية المناطق .

من يتولى صرف المبالغ المحولة للأسرة كما يلي :

- الزوجة عدد ، ٢٣٢) نسبة (٤٥،٨ %).
- احد أقارب الزوج ن عدد (١٩٣) نسبة (٣٨،١%).
- احد أقارب الزوجة عدد (٥٢) نسبة (١٠،٨).
- غير مبين ، عدد (٢١) نسبة (٤،١%) .

بالنظر إلى البيانات يتضحان أعلى نسبة في التصرف ف تركزت عند أقارب الزوج والزوجة (٤٨,٤%) بالرغم ان الزوجة مسئولة عن أسرتها في غياب الزوج ، فقد كان المتوقع ان يكون لها صلاحية أوسع ، وذلك يعني ان الهجرة لم تحقق استقلالية واسعة للمرأة وخاصة في ظل وجود الأسرة الممتدة وقد يتاح لها ذلك في ظل الأسرة المفردة .

وبالنسبة لأعلى نسبة لتصرف الزوجة في المحافظات فكانت في الحديدة (٨٨،١%) تليها تعز بينما لأعلى نسبة لتصرف الزوجة في المحافظات فكانت في الحديدة (٨٨،١%) تليها تعز بينما يستحوذ الأقارب على ذلك في إب بنسبة (٤٨،٥) ، ثم صنعاء ، فحضرموت ، وأعلى نسبة لحرية الأبناء في التعرف في حضرموت .

وبشكل عام يعد الابن الأكبر مرجعية عامة في الأسرة ، وربما يرجع عدم ظهور دورهم لصغر سنهم ، في وجود أقارب اكبر سناً.

١٣- بعض الجوانب التي تستهلك جزءا من أموال المهاجر كما يلي :-

- قضاء الديون ، عدد (١٦٤) نسبة (٣٢،٣%) ، مقابل عدد (٣٤٣) نسبة (٦٧،٧%) في جوانب أخرى

- شراء القات ، عدد (٥٩) نسبة (١١،٦ %) ، مقابل عدد(٤٤٨) نسبة (٨٨،٤%) في جوانب أخرى
- في الشريعة ، عدد (٢٨) نسبة (٥،٥%) ، مقابل عدد عدد (٤٧٩) نسبة (٩٤،٥%) في جوانب أخرى
- توزيع على أقارب ، عدد (٢٢٨) ، نسبة (٤٥%) ، مقابل عدد (٢٧٩) نسبة (٥٥%) في جوانب أخرى .

مما سبق يتضح أن الإنفاق يتركز على جوانب الإنفاق العائلية أكثر من الإنفاق على الديون والقات والشريعة .

وبالنسبة للمحافظات نجد ان أعلى نسبة إنفاق على الأقارب كانت في حضرموت (٧٩،٢٥) ويبدوا ذلك ناتجا عن زيادة عدد الأقارب في الأسرة ، وأعلى نسبة إنفاق على الديون كانت في الحديدة (٤٧،٥%) ، وأعلى نسبة إنفاق على الشريعة كانت في (أب) (١٣،١%) ، وهي مشاكل تتعلق بالتراع على الأراضي ، ومع ذلك فالمرأة عموما تجد نفسها أحيانا قد أحيطت بالعديد من المسؤوليات وأوجة الإنفاق مما يزيد من عبا تحميلها للمسؤولية بين أفراد أسرتها

14- مسؤولية المرأة في المشاركة في تحميل المصاريف العائلية كما يلي :

- تشارك ،عدد (٢٧٠) ، نسبة (٥٣،٣%).
- لا تشارك ، عدد (٢٣٦) نسبة (٤٦،٥%) ، وأسباب عدم مشاركتها لأن :
- وان الزوج هو الذي يصرف عدد (٧٩) بنسبة (٤١،١%) .
- اخوته (او احد أقاربه) المسئولون ، عدد (٦٤) بنسبة (٢٧،١%).
- الأبناء يقومون بذلك ، عدد (٢١) بنسبة (٨،٩%) .
- على الزوج ان يقوم بذلك ، عدد (٥) نسبة (٢،١%).
- الزوجة تتحمل ذلك ، عدد (٥) نسبة (٢،١%).
- غير مبين ، عدد (١) نسبة (٠،٢%) .

من البيانات السابقة نجد ان أعلى نسبة هي مشاركة المرأة في تحمل جوانب الإنفاق (٥٣،٣%) كأن تعمل بأجر ، او تزيد في الإنتاج المنزلي او الحيواني .

وعموما فإن عدم اشتراك بعض النساء لا يعني الهروب من هذا الدور ، فالمرأة الريفية تعمل في ارض الاسرة بدون اجر ، وتعتني بالماشية وتعدها للإنتاج الأسري او للبيع .

ونجد بعض الاختلاف في المحافظات حيث ترتفع نسبة مشاركة المرأة الزراعية في الحديدة (١،٨٧%) ، ثم تعز ، وتقل في المحافظات الأخرى

نوعية ملكية السكن الخاص بالمهاجر واسرته ، كما يلي :

- خاص بهم ، عدد (٣٤٦) بنسبة (٦٨،٢%) أعلى نسبة .
- خاص بأحد أقارب الزوج ، عدد (١١٧) نسبة (٢٣،١%) .
- خاص بأحد أقارب الزوجة ، عدد (٣٥) نسبة (٩،٦%) .
- غير مبين ، عدد (٩) بنسبة (٨،١%) .

من البيانات السابقة يتضح ان أعلى نسبة كانت للنساء اللاتي يعشن في سكن خاص بهم (٢،٦٨%).وهذا يعد مؤشرا لوجود تحول في نمو الأسرة من الممتدة إلى الأسرة النواة .
اما المحافظات فأعلى نسبة للإقامة في محيط أسرة الزوج في أب في حضرموت وأعلى نسبة للإقامة في محيط أسرة الزوجة في حضرموت ، وتعز .
١٦- عدد الغرف في السكن الذي يعيش فيه أفراد العينة كما يلي :
- غرفة واحدة ، عدد (٣١) بنسبة (٦،١%) .
- غرفتان ، عدد (٥٧) نسبة (١١،٢%) .
- ثلاث غرف ، عدد (١٠٢) نسبة (٢٠،١%).
- أكثر من ثلاث غرف ن عدد (٢٦٩) بنسبة (٥٣،١%) .
- غير مبين ، عدد (٤٨) نسبة (٩،٥%).

من البيانات يتضح ان أغلب أفراد العينة لديهم أكثر من ثلاث غرف (٥٣،١%) لكن لا يعني ذلك توفر الشروط اللازمة بالإضافة إلى المشاركة في السكن نظـــــرا لنمط الأسرة الممتدة ، واستأثرت محافظة حضرموت بنصيب وافر من الغرف (٨١،١%) ، ولعل ذلك يتفق مع طبيعة الأسر الممتدة هناك .
نوعية الافراد الذين يشاركون اسرة المهاجر (افراد العينه) السكن كما يلي:
- الزوجه مع اولادها فقط،عدد (٢٤٩) نسبه (٤٩,١%)
- مع اقاربها ،عدد (١٧٩)نسبه(٣٥,٣%)
-غير معين ،عدد (٣٠) نسبه (٥,٩%)

على الرغم من ارتفاع نسبه انفراد الزوجه مع اولادها في في السكن (٤٩,١%) الا ان نصف العينه تقريبا تتقاسم السكن مع اقارب الزوج او اسرهن وهذا يعكس ان الاسره في الريف – رغم توجهها نحو نمط الاسرة النواة لاتزال تتعايش مع النظام الاسري المميز وتتفاوت هذه النسب في المحافظات حيث ان اعلى نسبه للاقامه مع الاقارب الزوج في حضرموت (٥١,٩%) وتحقق اكبر نسبه استقلال في الحديده بالصرف اموال الزوج المرسله ، ولعل الاستقلال السكني احد عوامل منح المراه حريه التصرف والانفاق .
وبصفه عامه فأن تواجد الزوجه مع اطراف اخرى يضيف اليها اعباء اخرى اذا لايقتصر عملها على خدمه اخرين ايضا الى جانب اعمالها في الزراعه.
ثالثا: الاثار الاجتماعيه لهجرة الزوج والانعكاسات على الامراه واسرتها:
١- الاثر الاجتماعي في مجال تنشئه الابناء:
مدى إسهام الزوجه في توجيه الاطفال والاشراف على تعليمهم كما يلي :
- تشارك عدد (٣٢٥) بنسبه(٦٤,١%) وهي اعلى نسبه
- لا تشارك عدد(١٨٨) بنسبه (٢٣,٣%)
- غير مبين ،عدد (٦٤%) بنسبه(١٢,٦%)

ويتضح من البيانات ان الام تتفرد بالمسؤليه الكامله في غياب الزوج وخاصه في الاسره النواه ، وترتفع بنسبة إسهام المراه في تربية الاطفال اكثر في محافظة الحديده (٩١,١%)
وتخفض كثيرا في محافظه صنعاء.وترتبط هذه النتائج مع تاثر الابناء بهجرة الاب ترى

اغلب نساء العينه بعدم وجود تاثير بنسبه(٥٦,٤%) ويعكس ذلك طبية الريف حيث يكون الطفل اكثر تحررا بلعكس المدن حيث الرقابه والمتابعه وخاصه في مجال التعليم .
ومن الناحيه التربويه ذكرت نسبه (٣٣%) ان هجرة الاباء قد تركت تاثيرا على الابناء من الناحيه التربويه وتتمثل في الرفض لتوجيهات واوامر الام وعدم الالتزام بالدراسه والمذاكره مكثرة الخروج والابتعاد عن المنزل ،واتساع العلاقه مع الاقران .
٢ -الاثر الاجتماعي لهجرة الزوج على المراه واوضاعها ةعلاقتها الاجتماعيه
شار اكثر من نصف العينه (٥٠,١%) بعدم وجود تاثير معين في علاقه الزوجه مع اهل الزوج ، بل وطدت هذه العلاقه حسب ما اشارت الى حدوث مشكلات .وتقويه الروابط ظهرت في الحديده اكثر من حضرموت وتعز واب على التوالي .
أما العلاقه مع الجيران بالنسبه لزوجه المهاجر فأغلبية افراد العينه أشارت ان مستوى هذه العلاقات عاديه وقد اجابت على ذلك بنسبه(٥٨,٠%) مما يعكس ان هناك علاقه طبيعيع مع الجيران ولا تتفاوت هذه العلاقه كثيرا بين المحافظات . ولم تتأثر علاقة الزوجه بجيرانها بعد هجرة الزوج (اجاب على ذلك نسبه (٨٥,٢%) اما عن بقية النسب التي أشارت الى وجود تأثر فأن صورة هذا التاثير يكمن في التقليل من الزيارات للجيران (٦٥,٣%)
وذلك ان غياب الزوج يجعل الزوجه اكثر حرصا في اتصالاتها وتحركاتها في مجتمع ريفي محكوم بمنظومه من القيم والعادات الاجتماعيه المحافظه .
وبالنسبه لنظرة المجتمع الى المراه بعد هجرة الزوج فأن اغلب الاجابات (٥٢,٥%) يرين انها نظره احترام وتقدير تليها نظره اللا مبالاه ثم الحسد والغيره بنسب اقل ، وربما يعكس ذلك تقدير الاخرين للمسؤليه التي تتحملها المراه بعد هجرة زوجها وادراكا منهم لمعاناتها .
اما الضغوط التي تمارس على المراه المهاجر زوجها فلا توجد نسب ذات دلاله تؤكد على ذلك فيما عدا زيادة حجم الاعباء المنزليه بنسبه (٤٦,٤%) وخاصه في الاسر المتده تلك النسب الضئيله تتعلق بالضغوط في طريقه اللبس والمظهر عند الخروج وضرورة البقاء في المنزل وعدم مختطبة الجيران وهذا يعني عدم الاحتشام فالمرأه اليمنيه تلبس باحتشام والكن اذا ظهرت متزينه وزوجها غئب فقد يعرضها ذلك للانتقاد ، وبنسبه للخروج فلا يقصد به الذهاب الى الحقل وممارسة انشطه خارج البيت بل يقصد به غير تلك الانشطه.
وفيما يتعلق بمانة المراه في اسرتها فقد اجابت نسبه(٥٧,٨%) بأن مكانه المراه تاثرت ايجابيا وخاصه في محافظه الحديده ، ثم تعز اي ان عملية الهجره قد انعكست ايجابيا على مكانه المراه وهذا يعني ان ارتفاع المكانه ينتج عن الدور الذي تقوم به المراه في ظل غياب الزوج وتقديرا لظروفها الاجتماعيه الجديده ، بالاضافه الى تمتعها بابداء الراى والتدخل في وجهات النظر .
وبالنسبه لمقدار ممارست الزوجه للادوار التي كان يقوم بها زوجها فنجد ان اغلب الاجابات هي(لا) (٥٦,٨%) وهذا يعني ان هناك ادوار للرجال ولا تمارسها المراه كالتواجد في الاسواق الشعبيع او القيام بدور التسويق اوالسفر الى اماكن اخري مجاوره لقضاء بعض الحاجات.
وفيما يتعلق بالتردد على المستشفى للعلاج نجد الاجابات كانت نعم بنسبه(٩٤,٩%) اي ان هجرة ازوج لا تمنع المراه عن العلاج للضروره القصوى ثم عند مرض الابناء وعندما تشعر بأهمية ذلك

وكذلك بالنسبه لتلقيح الابناء لم تعق الهجره للاب قيام الام بذلك (٧٠,٧%) واغلب الامهات يذهبن لتلقيح ابنائهن
(٨٠,٥%) ويعني ذلك ذهاب حملات صحيه الىالارياف.
وبالنظر الى اسباب عدم الاهتمام بالتلقيح بالنسبه للاتي اجبن بعدم التلقيح لابنائهن فيرجع ذلك لعدم توفر الخدمات والرعايه الصحيه الامر الذي يؤدي الى اللامبالاه وينعكس ذلك سلبا على صحة الاطفال .
وبلنسبه لجنس الطبيب فأغلب افراد العينه لا يشترطون ان يكون جنس الطبيب ددائما امراه (٦٤,٥%)
وخاصه في حظرموت وتعز وهذا ربما يرجع الى اختلاف في الستويات الثقافيه للاسر وتعكس الرؤيه الايجابيه نحو الطبيب(الذكر) وربما الاحتياج للمعالجه اولا بغض النظر عن جنس المعالج.
وفيما يتعلق بعدد زوجات الماهجر فاغلب المهاجرين ليهم زوجه واحده (٨٠,٩%) وبقية النسب من لديه اكثر من زوجه تتواجد معه في المهجر نسبه(٤٠,٧%) او في مسكن خاص بها (٣٤,٩%) ولا توجد ايه علاقة بين الزوجتين (٤٤,٢%) بينما العلاقات العاديه بنسبه (٣٢,٦%).

ملخص لنتائج البحث :

١. من أهم خصائص العينة المهاجرة (رب الأسر) أنها من الفئات العمرية المنتجة (٢٠-٣٤) سنة (٣٤،٦%) و(٤٩،٧) ومعنى ذلك أن عائل الأسرة يترك فراغا إنتاجيا كبيرا في المناطق الريفية تتحمله المرأة .
تركز عمر الزوجات في سن متقاربة للأزواج ، وأنة كلما زادت نسبة الأعمار قلت الفروق العمرية بين الأزواج ، كما ، فرق العمر بين الزوجين يؤثر سلبا على الزوجة (اختيار الأصغر) من الناحيتين الاجتماعية والنفسية ، كما يؤثر ذلك على زواج المهاجر من زوجة أخرى (فكلما كان الفرق صغيرا بين الزوجين يميل الزوج إلى الزواج من أخرى أصغر سنا) . وكذلك عدد الأبناء الإناث لزوجة المهاجر له علاقة بزواجه من أخرى ، وقد تم اختيار هذه الفروض فوجدت علاقة قوية عند مستوى الدلالة (٠،٠١) مما يدل على صحتها.

٢. أن مدة هجرة الزوج تؤثر إيجابا على تغير أحوال الأسرة اقتصاديا ، فكلما مدة هجرة الزوج كلما تحسن دخل الأسرة من حيث (بناء مسكن جديد ، زيادة الإناث والمستلزمات ، شراء مصوغات ذهبية ، أقامت مشروع يولد دخل للأسرة ، شراء أراضي في المدينة ، شراء أراضي زراعية جديدة) على التوالي من حيث الأهمية .
كما توجد علاقة ذات دلالة بين هجرة الزوج واستقرار ومظاهر الإنفاق العائلي والتباهي ، حيث تبين أن المهاجر استطاع توفير الضروري لحياته المعيشية إلا أنة يظل مديونا حيث يسدد جزء من دخلة لقضاء الدين مما يدفعه للهجرة مجددا.
وتأتي مسألة التقاضي والمحاكم التي تلتهم جزءا من دخل المهاجر ، وقد يكون ذلك من دوافع ومبررات تكرار الهجرة .

كما اتضح وجود علاقة بين هجرة الزوج ومشاركة المرأة في تحمل الإنفاق على الأسرة ، وهذا يعني أن المرأة تشارك اقتصاديا سواء في العمل في إطار الأسرة أو خارجها بأجر أو بدون أجر منظور أو غير منظور ، فقد يشارك أحد أقارب الزوج في مصروفات البيت ولكنة لا يقدر حجم تكلفة المرأة فيه ولا يضعه في الاعتبار أثناء تقدير حجم مشاركتها المالية.

٣. أما تأثير الهجرة على الأوضاع الاجتماعية للأسرة فقد بدت سلبية أكثر منها ايجابية ، إذ أن هجرة الزوج أدت إلى : زواجه من امرأة أخرى ، وتقييد حرية تصرف الزوجة بأموال الزوج أثناء إقامتها مع الأقارب في نفس السكن ، التأثير على قرار المرأة وعلى الأعمال التي تمارسها في غياب زوجها ، والمشاركة في مصاريف المنزل بالعمل المأجور أو غير المأجور ، وهي عوامل تؤدي إلى إضعاف معنوي للمرأة وتؤثر على تصرفاتها وحياتها وربما صحتها أيضا.

٤. أما العلاقة بين الحالة التعليمية للزوج والزوجة ، فقد أن حالة الزواج التعليمي أفضل ،ومعنى ذلك ان نسبة الأمية بين الزوجات المبحوثات بلغت (٧٢،٤%) مقابل (٢٦،٢%) للأزواج .

كما وجدت علاقة قوية بين تعليم المرأة (ربة البيت) وبين عدم عملها ومشاركتها في الأنفاق في بعض الحالات ، كما أثر سلبا على مشاركة الزوجة في توجية أطفالها وتربيتهم ، مما يتبين بوضوح الآثار الضارة التي خلقتها هجرة الأب على أبنائه في ظل وضع تعليمي متدن للأم وبقية أفراد الأسرة الكبيرة .

كما أن علاقة المرأة بأسرة الزوج والأهل والجيران توضح أن هناك تأثير كبير على هذا الجانب ، وكذلك نظرة المجتمع إلى المرأة بعد هجرة زوجها .

٥. وحول الضغوط التي تمارس على الزوجة بعد هجرة زوجها فنجد أنها تتمثل في الآتي :

من حيث طريقة الملبس (١٨%)، التحرك والأنتقال (٣١،٧%) ، زيادة الأعباء الأسرية(٤٧،٤ %)مخالطة الجيران (١٥،٤ %) أحترام الأهل (٣٥،٩ %) لم تعد لها كلمة مسموعة (٤٩،١%) ، عدم أرتفاع مكانتها بين أسرتها (٣٨،٧%) ، عدم القدرة على القيام بأدوار الزوج أثنا غيابة (٤١%) ، عدم الحرية بأختيار نمط حياة الأبناء (٤٩،٨%) .

وهذة العوامل مجتمعة تدلل على صحة الفرض القائل بأن هجرة عائل الأسرة يترك اثارة على المرأة وعلى علاقاتها بالمجتمع وعلى أدوارها ومكانتهابين أفراد أسرتها ، كما أنة يؤدي إلى زيادة أعبائها ومسؤلياتهابنفس القدر .

٦. ومن الآثار السلبية لهجرة العائل على أسرته ، أن المرأة لاتستفيد فعليا من الأنشطة الأجتماعية الثقافية لتحسين وضعها ، أما لقلتها أو للضغوط الأسرية التي تمارس عليها ، وأهميتها أسلوب الوصاية الواقعة عليها من أقارب زوجها أو من اقاربها أو نتيجة لكثرة مشاغلها وأعبائها المنزلية والحقلية التي زادت بعد هجرة الزوج.
وإن كانت هجرة الزوج لاتؤثر على ذهاب المرأة للعلاج وتلقيح الأطفال ، إلا أن المرأة يتعذر عليها الذهاب بدون مرافق ، أو يتعذر أحياناً وجود مرافق من الأقرباء الرجال ، ذلك أنها تتعرض لضغوط أسرية لاتأخذ في الاعتبار الحالة الصحية للمرأة أوأبنائها .

٧. ومن المساوئ الأجتماعية وأضرار الهجرة على المرأة أيضا تعدد الزوجات ، ويتأثر ذلك بطول فترة المهاجر ، ويقصر الفرق في العمر بين الزوجين ، ثم عدد الأبناء والإناث عن الذكور ،أو عدم وجود أبناء ذكور للزوجة الأولى.
وقد أدى ذلك إلى تأثر الزوجة الأولى أجتماعياً واقتصادياً من حيث مشاركة الزوجة الجديدة في المسكن ، وبالتالي ظهور مشكلات متعددة في الأسرة الواحدة ، خصوصاً عندما يكون هناك أطفال كثيرون .

المـراجـــع :

١- عبد الرحمن عثمان : المتغيرات الأجتماعية في الهجرة اليمنية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٨٧م.

٢- عاطف العقلة عضيات : اثار ظاهرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين الدول العربية ومصحاباتها على مكانة المرأة في المجتمع العربي ، المؤتمر الإقليمي في التنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان .

٣- أحمد القيصر : الهجرة والتحول في اليمن ، ط(١) ، دار ثابت ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٠م.

٤- أبوبكر السقاف : مشكلة الهجرة في ج.ع.ي. ، محلية دراسات يمنية ، العدد ٤يوليو ١٩٨٠م.

٥- عبدالملك منصور : ظاهرة الهجرة اليمنية تاريخها ، توصيفها ، اثارها ، ترشيدها ، دار الفكر ، دمشق ١٩٨٥م.

٦- أحمد شجاع الدين ، محمد الزعبي : الهـــجرة اليمنية طبيعتها ، أسبابها ، نتائجها ، المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية ، صنعاء ١٩٩١م.

٧- أحمد الشافعي ، رشاد العليمي : اثار عودة العمالة المهاجرة على خطة التنمية في الجمهورية اليمنية ، دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين العائدين من المملكة العربية السعودية ، كلية الأداب ، صنعاء .

٨- أمة الخالق أبومنصور : الهجرة اليمنية ، جامعة الملك عبد العزيز ،١٩٨٥م .

٩- اللجنة الأقتصادية والأجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا): النشرة السكانية ، العددان (٤١/٩٣و٤٢/٩٤) ، المكتب الإقليمي ، عمان ١٩٩٤.

١٠- الجهاز المركزي للإحصاء : نتائج حصر المغتربين العائدين بعد ٢أغسطس ،صنعاء ، ١٩٩١.

١١- الجهاز المركزي للإحصاء :كتاب الإحصاء السنوي ، صنعاء ١٩٩٢.

١٢- الجهاز المركزي للإحصاء : كتاب الإحصاء السنوي ، صنعاء ١٩٩٤.

١٣- شكيب الخامري : الهجرة اليمنية بأمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة عبدالرحمن الشرنوبي ، مطبوعات جامعة الكويت ،١٩٨٢م.

١٤- عبدالله عبد الغني غانم :المهاجر المصري ،دراسة سوسيير انتربولوجيا، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، ١٩٩٠.